14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الإثنين - 9 مايو 2011 - العدد 15162
Monday- 9 May 2011 - Issue 15162

www.14october.com

البرلمان يصادق على اتفاقية قرض تمويل مشروع التقاطعات الرئيسية بأمانة العاصمة

صنعاء / سبأ:

واصل مجلس النواب جلسات أعماله أمس الأحد برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي.

وصادق المجلس على اتفاقية قرض تمويل مشروع التقاطعات الرئيسية في مدينة صنعاء «المرحلة الثالثة» المبرمة بين الحكومة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي (ما يعادل 35 مليون دولار أمريكي).

ووجه المجلس بهذا الخصوص الحكومة بعدد من التوصيات أكد خلالها العمل على سرعة إنزال مناقصات مشاريع التقاطعات الرئيسية الممولة بحصيلة هذا القرض وتوقيع عقود التنفيذ عقب المصادقة على اتفاقية هذا القرض.

كما أوصى المجلس الحكومة بالتحري في اختيار الشركات المؤهلة وذات الإمكانيات المالية والفنية وذات الخبرة السابقة في تنفيذ مشاريع مماثلة لهذا المشروع والالتزام بالتنفيذ وفقاً للمواصفات والتصاميم العالمية والاهتمام بدراسة تنفيذ مشاريع التقاطعات الرئيسية الممولة بحصيلة هذا القرض بكافة مراحلها ومستوياتها وبما يحقق الحل الجذري للاختناقات المرورية في هذه التقاطعات.

وشدد على كافة الوزارات الخدمية التنسيق مع إدارة المشروع لسرعة إزاحة ونقل الأعمال الخدمية «كهرباء ، مياه ، صرف صحي ..إلخ » من مواقع التقاطعات التي سيتم تنفيذها حتى تتمكن إدارة المشروع من تنفيذ جميع الأعمال في نصف الفترة الزمنية المحددة بأربعة وعشرين شهراً .

وأكد أن على أمانة العاصمة القيام بإنشاء إدارة متخصصة ضمن قطاع الشؤون الفنية للقيام بالصيانة الدورية والروتينية أولاً بأول لمشاريع التقاطعات الرئيسية التي تم تنفيذها، كما أن على وزارة المالية اعتماد الكادر والتمويلات المالية والمعدات اللازمة لإنجاز أعمالها بما من شأنه الحفاظ على تلك المنجزات المهمة.

وأكد على أمانة العاصمة سرعة القيام بتنفيذ المرحلة الثانية من الجسور والأنفاق لعدد من التقاطعات الرئيسية التي تم تنفيذها وبالأخص تقاطعات « مذبح، المالية، عصر، المصباحي، كنتاكي »لما من شأنه الحد من الازدحام المروري في تلك التقاطعات.

وأوصى المجلس الحكومة باستخدام أي وفر من حصيلة هذا القرض في إنشاء تقاطعات رئيسية أو جسور و أنفاق مشاة بما يسهم في تخفيف الاختناقات المرورية ويحافظ على سلامة المواطنين، وكذا موافاة اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط بتقارير ربع سنوية عن مستوى تنفيذ بقية مشاريع المرحلة الثانية، وكذا مشاريع تقاطعات المرحلة الثالثة الممولتين بقرضي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وكذا مشاريع التقاطعات الأخرى ذات التمويل الحكومي .

وأقر المجلس تقريراً تكميلياً للمواد المعادة من المجلس للجنتي الصحة العامة والسكان والقوى العاملة والشئون الاجتماعية من مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي الذي تؤكد المادة الرابعة منه على أن يكون التامين إلزاميا للفئات الآتية :

1 - الموظفون في وحدات الخدمة العامة.
2 - العاملون لدى أصحاب العمل الخاضعون لقانون العمل.
3 - المؤمن عليه من غير اليمنيين العاملين لدى أي من وحدات الخدمة العامة.
4 - أو صاحب العمل بموجب عقود لا تقل مدة كل منها عن سنة وذلك دون إخلال بأحكام أي اتفاقية تكون اليمن طرفا فيها.- المتقاعدون يكون التأمين اختياريا للفئات الآتية :

1ـ الموظفون أو العاملون الذين انتهت خدمتهم بسبب بلوغهم السن القانونية لانتهاء الخدمة أو بسبب عجزهم نتيجة المرض دون أن يكون لهم معاش تعاقدي يستمروا في دفع اشتراكات التامين بالنسب نفسها التي كانوا يدفعونها قبل انتهاء خدمته.

2ـ الموظفون أو العاملون المنتهية خدمتهم لأي سبب كان قبل صدور هذا القانون ولم يكن لهم معاش تقاعدي شريطة أن يدفعوا اشتراكات التأمين المقررة بموجب أحكام هذا القانون وفقا للأسس والشروط التي تحددها اللائحة.

3- ورثة الموظف أو العامل المتوفي إذا كانوا يتقاضون معاشا تقاعديا من أي من صناديق التقاعد وفقا لما تحدده اللائحة من أسس وشروط وإجراءات.

4ـ ورثة المتقاعد المتوفى إذا كانوا يتقاضون معاشا تقاعديا من أي من صناديق التقاعد وفقا لما تحدده اللائحة.

5ـ أي فئة من الفئات غير المنصوص عليها في البنود (1.2.3.4) من الفقرة (ب) من هذه المادة يقرر مجلس الوزراء جواز استفادتها من التامين وفقا لأحكام هذا القانون ولا يتعارض هذا النوع من التأمين مع أي مزايا مكتسبة حاصل عليها الموظف في جهة عمله.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابق ووافق عليه.

حضر الجلسة وزير الصحة العامة و السكان الدكتور عبدالكريم يحيى راصع وأمين عام المجلس المحلي لأمانة العاصمة أمين محمد جمعان ووكيل الأمانة للشؤون الفنية معين المحاقري ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع عبدالله حسن الشاطر ووكلاء وزارة الصحة جميل ناشر وغازي إسماعيل الاغبري ومدير مشروع التقاطعات الرئيسية بأمانه العاصمة احمد عبدالواحد مقبل.

جدد موقف بلادنا الرافض للتدخل الإيراني في الشأن البحريني

مجلس الشورى يناقش تقريراً للخدمة المدنية حول التوظيف

التأكيد على اعتماد معايير حقيقية في توزيع الوظائف الجديدة

صنعاء / سبأ:

عقد مجلس الشورى أمس اجتماعه الثاني من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2011 م برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني، وقف خلاله أمام التقرير المقدم من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات حول التوظيف.

وفي مستهل الاجتماع رحب رئيس مجلس الشورى بالأعضاء الجدد في المجلس وهم: الدكتور جعفر باصالح والدكتور محمد عبد الله السنباني وعلوي المشهور وأحمد سالم الخنبشي وحزام الصلاحي، مهنئاً إياهم بالثقة الرئاسية.. متمنياً لهم التوفيق في المهام الجديدة التي أسندت إليهم.

دعوة الحكومة إلى التطبيق الفعال لقانون التقاعد وصرف المكررين

المطالبة بإعادة النظر في البرامج الجامعية لتتطابق مخرجاتها مع سوق العمل

بعد ذلك قدم وزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشعيبي تقرير الوزارة بشأن الموضوع الذي يقف أمامه مجلس الشورى، استعرض من خلاله جهود الوزارة في التعامل مع المتعاقدين والمتعاونين والعاملين بالأجر اليومي في وحدات الخدمة العامة.

وأوضح أن تشريعات الخدمة المدنية تحصر عملية التعاقد مع اليمنيين في شغل الوظائف ذات الطابع المؤقت أو ذات الدوام الجزئي، وتمنع التعاقد في الوظائف الدائمة..مشيراً إلى أن ما يرصد في الموازنة العامة من اعتمادات في البنود المخصصة للأجور التعاقدية هي في الأساس مخصصة لهذه الفئات المحددة من الأعمال التعاقدية والمؤقتة التي نصت عليها تشريعات الخدمة المدنية.

وبين وزير الخدمة المدنية والتأمينات جملة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة مشكلة التعاقد في الوظائف الدائمة ومعالجتها، والتسرب الحاصل في وظائف الخدمات المعاونة، إلى المستويات العليا في الهيكل الوظيفي.

وقال إن الوزارة أجرت حصراً لهذا النوع من الوظائف، وفقاً للبيانات التي أتيحت لديها من وحدات الجهاز الإداري المختلفة، حيث بلغ عدد المتعاقدين والمتعاونين والعاملين بالأجر اليومي أكثر من 51 ألف شخص.

وأضاف إن الوزارة أجرت دراسة حول الأثر المالي لهذه الفئات الوظيفية وعملت على تحديد المبالغ التي تصرف لها، بهدف تنزيلها من الأبواب والبنود واستعاضتها كمرتبات لمن سيتم منحهم الوظائف الدائمة مع الأخذ بعين الاعتبار أي وفر ناجم عن توظيف 60 ألفاً من خريجي الجامعات وهو ما يعادل 25 بالمائة من خريجي الجامعات التي وجه بها فخامة رئيس الجمهورية.

وأشار الشعيبي إلى أن الوزارة وبهدف الوصول إلى مؤشرات حقيقية عن الكلفة الإجمالية المطلوبة لتثبيت المتعاقدين بعد تحديد ما يمكن تنزيله مما يصرف حالياً عممت على وحدات الخدمة العامة بضرورة موافاتها بنسخة معمدة من كشوفات مرتبات المتعاقدين والمتعاونين والعاملين بالأجر اليومي المشمولين بالحصر المرفوع من قبل الوحدات، ونسخة معمدة من استمارات الصرف للأشهر المحددة وذلك خلال أسبوع من صدور التعميم، وهو ما لم يتم إنجازه بسبب تقاعس معظم وحدات الخدمة العامة عن الإيفاء بما طلبته منها الوزارة.

بعد ذلك قدم أعضاء مجلس الشورى جملة من المداخلات المتصلة بالتقرير المقدم من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، عبرت في مجملها عن التقدير العالي للجهود التي تبذلها الخدمة المدنية، من أجل الإيفاء بالتزاماتها تجاه الفئات الوظيفية التي أشار إليها التقرير، وتجاه التوجيهات العليا بشأن استيعاب 25 بالمائة من خريجي الجامعات.

وشددت المناقشات على أهمية الإحاطة بكافة الإشكاليات الناجمة عن توظيف هذا القدر الكبير من الخريجين، بما في ذلك ما يتعلق بالاعتمادات المرصودة للوظائف الجديدة، وبحيث لا تؤثر على الاعتمادات المرصودة في الميزانية العامة لفائدة المشاريع الإنمائية والبرامج الاستثمارية ذات الصلة بالخدمات، كما شددت على أهمية أن تتطابق تخصصات المشمولين بالتوظيف مع حاجات وحدات الخدمة العامة.

وأكدت مناقشات أعضاء مجلس الشورى على اعتماد معايير حقيقية في توزيع الوظائف الجديدة، بحيث يسبق معيار النوعية معيار الأقدمية الذي جرى اعتماده كأساس في توزيع هذه الوظائف.

ولفتت المناقشات إلى الإشكالية المرتبطة بتركيب أبواب الموازنة العامة للدولة، خصوصاً وأن الباب الأول سيحتل الجزء الأهم من هذه الموازنة، مما يؤشر إلى خلل كبير..داعية الحكومة إلى ضرورة التطبيق الفعال لقانون التقاعد وصرف المكررين بكل حزم وبما يسهم في حل جانب مهم من إشكالية التوظيف القائمة.

كما دعت الحكومة إلى إعادة النظر في البرامج الجامعية، بما يؤمن مخرجات تتطابق مع حاجة سوق العمل وتقلل من حجم البطالة.

وقد أجاب وزير الخدمة المدنية والتأمينات على جملة الاستفسارات والملاحظات التي تقدم بها أعضاء مجلس الشورى.

من جهة أخرى وقف مجلس الشورى أمام البيان الصادر عن مجلس الشورى في مملكة البحرين الشقيقة، والموزع على المجالس الأعضاء في الاتحادات والروابط البرلمانية بشأن التدخلات الإيرانية السافرة في شئون مملكة البحرين.

وبشأن ما تضمنه بيان مجلس الشورى البحريني، جدد مجلس الشورى التأكيد على الموقف الثابت للجمهورية اليمنية الذي يرفض التدخل الإيراني في الشأن البحريني، ويرى في كل ما صدر عن المؤسسات الإيرانية بشأن البحرين تدخلاً سافراً وغير مقبول في الشئون الداخلية لمملكة البحرين الشقيقة ولمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما شدد المجلس على الخيارات المشروعة لمملكة البحرين في الدفاع عن شعبها وعن مصالحها وأمنها الوطني، في إطار اتفاقية الدفاع المشترك التي تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وسيعقد مجلس الشورى اليوم الاثنين اجتماعه الثالث الذي سيقف خلاله أمام تقرير حول الضمان الاجتماعي.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.